

LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في
الصحافة الوطنية

25/04/2014

L'ONU devrait adopter une résolution "neutre" concernant le Sahara Occidental

Le Conseil de sécurité de l'ONU devrait adopter mardi une résolution sur le Sahara occidental qui ne prévoira pas de système de contrôle des droits de l'homme dans ce territoire contrôlé par le Maroc mais revendiqué par des indépendantistes.

"Il n'y aura pas de surprise"

La résolution, préparée par les Etats-Unis, "ne mentionnera pas de mécanisme sur les droits de l'homme", a indiqué un diplomate du Conseil. Il prédit "un message clair d'unité" sur ce dossier sensible, qui avait donné lieu l'an dernier à un mémorable bras de fer entre le Maroc et les Etats-Unis.

Les 15 pays membres devraient adopter ce "texte neutre" mardi prochain, a précisé un autre diplomate. "Il n'y aura pas de surprise".

Le renouvellement du mandat de la Mission de l'ONU au Sahara occidental (Minurso), qui se termine fin avril, donne chaque année lieu à une passe d'armes, notamment à propos des droits de l'homme.

Présente dans la région depuis 1991, la Minurso est principalement chargée de surveiller le cessez-le-feu dans cette ex-colonie espagnole contrôlée par Rabat mais revendiquée par des indépendantistes (Polisario), soutenus par Alger.

Amnesty International et Human Rights Watch militent pour inclure les droits de l'homme dans le mandat de la Mission.

Sans aller jusque là, le secrétaire général de l'ONU Ban Ki-moon a recommandé dans son dernier rapport daté du 10 avril de surveiller de manière "durable, indépendante et impartiale" le respect de ces droits au Sahara occidental, tout en saluant les efforts faits récemment par Rabat dans ce domaine.

Le Maroc est immédiatement monté au créneau: le roi Mohammed VI a appelé Ban Ki-moon pour le mettre en garde contre les "options périlleuses", une allusion transparente au précédent de l'an dernier.

Il y a un an, le Maroc avait combattu avec succès un texte américain qui visait, sur proposition de Ban Ki-moon, à élargir le mandat de la Minurso aux droits de l'homme. Mais le souverain avait dû intervenir auprès de Barack Obama lui-même avant que Washington ne renonce. Le Conseil avait finalement adopté un texte modéré appelant seulement à "améliorer la situation".

http://www.huffpostmaghreb.com/2014/04/24/onu-sahara-occidental_n_5204123.html

Entretemps, le Maroc a annoncé une série de mesures pour améliorer l'efficacité du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH, officiel) ou pour mettre fin aux poursuites contre des civils devant des cours militaires.

"Rabat a travaillé en amont"

Ban Ki-moon a salué ces initiatives dans son rapport, en réclamant cependant leur "application pleine et rapide". Il a recommandé de renouveler le mandat de la Minurso pour un an en la renforçant par 15 observateurs militaires supplémentaires.

"L'important désormais, c'est que les mesures annoncées par Rabat et qui constitueraient un réel progrès sur les droits de l'homme soient appliquées" et la résolution devrait refléter ce souci, explique un diplomate.

Il souligne par exemple que le projet de loi sur les tribunaux militaires doit encore être entériné par le Parlement.

"La différence cette année, analyse-t-il, c'est que les Marocains ont pris une série d'initiatives sur les droits de l'homme, dont nous surveillerons l'application, et que le Conseil préfère envoyer un message clair d'unité".

"Les Etats-Unis ont pris une claque l'an dernier et cette année le Maroc a travaillé en amont", résume un autre diplomate.

Rabat propose un plan d'autonomie sous sa souveraineté pour ce vaste territoire de moins d'un million d'habitants alors que le Polisario, soutenu par Alger, réclame un référendum d'autodétermination. Les efforts de médiation de l'ONU restent dans l'impasse.

Le vote de la résolution devait initialement avoir lieu ce mercredi mais le projet de texte américain a été communiqué tardivement aux pays membres du Conseil, a expliqué un diplomate.



المسودة الأمريكية تعجز عن انتزاع الإجماع المعمود حول هذا الملف

مخاض عسير في الأمم المتحدة يتسبب في تأخير صدور قرار جديد حول الصحراء

135413

الرباط - يونس مسكين



الملك محمد السادس خلال استقبال الأمين العام الأممي بان كي مون

كشفت المعلومات

المسريسة من كواليس مجلس الأمن الدولي بمقر الأمم المتحدة بنيويورك، عن استمرار التجاذبات والصراعات في كواليس المنظمة الأممية، حول القرار الجديد الذي ينتظر أن يصدره المجلس حول موضوع الصحراء، فخلال جلسة تم نقلها بشكل مباشر عبر قناة الأمم المتحدة على شبكة الإنترنت، نُجِهل هذه السنة التوقيت الذي سيتم فيه التصويت على القرار الجديد. ويعد تسريب دبلوماسيين موجودين في قلب المعركة، خبر احتمال التصويت على القرار أول أمس الأربعاء، تعذر ذلك وخرجت رئيسة المجلس



التجاذبات في كواليس منظمة الأمم المتحدة حول ملف الصحراء ما زالت مستمرة حول القرار الجديد الذي ينتظر أن يصدره مجلس الأمن، خصوصا بعدما عجزت المسودة الأمريكية للقرار عن انتزاع الإجماع حول هذا الملف.

وتنفيذ إجراءات مستقلة وجادة لضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان، وتضيف التسريبات المتوفرة، أن المشروع الأمريكي «يقدر ويرحب بالخطوات والمبادرات الأخيرة التي اتخذها المغرب لتعزيز مكان المجلس الوطني لحقوق الإنسان العاملة في مدينتي الداخلة والعيون». عبارات ورغم ما تحمله من قراءات إيجابية لصالح المغرب، إلا أنها لا تخلو من إمكانات التنازل، خاصة ما يتعلق بالإجراءات الدولية المستقلة.

صعوبات قبل الاتفاق حول مشروع قرار جديد، بنقلها عن مصادر دبلوماسية من مجلس الأمن الدولي قولها: «إن واشنطن بذلت جهودا كبيرة في التفاوض مع المغرب بشأن النص، وستعارض إجراء تعديلات كبيرة في صياغته». النص الأمريكي الذي ما زال في مرحلة السرية، يتضمن حسب وكالة «رويترز» عبارات تؤكد أهمية تحسين حقوق الإنسان في الصحراء ومخيمات تندوف، ويشجع الأطراف على العمل مع المجتمع الدولي لتطوير

خيار دبلوماسي جديد، يتمثل في تركيز الضغوط على فرنسا، حيث واجه السفير الفرنسي لدى منظمة الأمم المتحدة، حملة غير مسبوقة من الضغط الإعلامي والاتصالات من جانب المنظمات الحقوقية المؤيدة لليونيساريو، لدرجة اضطر معها إلى الخروج بقوة وتكذيب بعض الأخبار ونشر تغريدات عبر صفحته الشخصية في موقع «تويتر». فيما كشفت وكالة الأنباء الدولية «رويترز» عن استمرار دول مجموعة «اصدقاء الصحراء» في مواجهة

أمس، للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، أوراق اعتماده سفيراً للمغرب لدى منظمة الأمم المتحدة خلفا لمحمد لوليشكي، ويعتبر هذا الأخير ضحية التطورات المثيرة لدرجة الخطورة، التي تضمنها التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة حول الصحراء، والذي تضمن أفكارا وعبارات تمس بالمصالح المغربية. المعلومات التي خرجت، مساء أول أمس، من كواليس مجلس الأمن الدولي، كشفت عن استمرار خصوم المغرب في ممارسة

خلال شهر أبريل الحالي، التنجيرية جوي أعوق، لتقول أمام الصحافيين إن ذلك لم يحدث، مضيفة أنها تنمى التصويت على هذا القرار خلال فترة رئاستها لمجلس الأمن الدولي أي خلال شهر أبريل الحالي، ما يكشف استمرار تعثر محاولات الدول الأعضاء في المجلس التوافق حول الصيغة النهائية. وفيما يحتمل أن يكون لوجود الملك محمد السادس في فرنسا حاليا في إطار زيارة خاصة، علاقة بالمعركة الدبلوماسية الدائرة، سلم عمر هلال، أول

"CNDH" يكون موظفي "لارام" في حقوق الإنسان

الاتفاقية، على وجه التحديد، بدعم البرامج التدريبية التي أطلقتها شركة الطيران الوطنية في مختلف مجالات حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. كما سيدعم شركة الطيران الوطنية في مجال تشييط وتأطير الأيام الدراسية والندوات في مجال حقوق الإنسان، بالإضافة إلى ذلك سيصبح بإمكان موظفي الشركة الاستفادة من مختلف برامج التكوين التي سينظمها المجلس الوطني. والوثائق التي يتوفر عليها مثل المعاهدات والاتفاقيات الدولية والإقليمية المتعلقة بحقوق الإنسان.

أما بالنسبة إلى شركة الخطوط الجوية الملكية المغربية، وبالإضافة إلى تمويل برامج التكوين المنظمة لقائدة أطرها وموظفيها، فإنها تتعهد بموجب هذه الاتفاقية بدعم أنشطة المجلس الوطني في مجال التهوض بحقوق الإنسان وكذا المشاريع المتعلقة بتثمين ثقافة حقوق الإنسان. كما ستعمل الشركة على إشراك المجلس الوطني في جميع الأنشطة والتظاهرات ذات الصلة بالمجالات التي تشكل موضوع هذه الاتفاقية ■



وقعت "لارام" والمجلس الوطني لحقوق الإنسان الخميس الماضي، بمقر المجلس الوطني بالرباط، اتفاقية تتعلق ببرنامج لتكوين موظفي الشركة في مجال حقوق الإنسان. وتهم الاتفاقية، أساسا، برنامج التدريب الذي سينشطه خبراء معترف بهم من طرف المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي سيستفيد منه موظفو شركة الطيران الذين هم في اتصال دائم مع الزبائن، والذين سيصل عددهم الإجمالي إلى 1500 موظف وإطار بالخطوط الجوية الملكية المغربية، وستستغرق مدة التكوين ثلاثة أشهر. ويتعهد المجلس الوطني لحقوق الإنسان بموجب هذه

بان كي مون يهنئ الملك على الدور الذي لعبه المغرب داخل مجلس الأمن خلال العامين الأخيرين

مجلس الأمن يتجه لتبني توصية أمريكية لا تتضمن أية آلية لحقوق الإنسان ومضمونها يؤجل التصويت للتلثاء المقبل

للأمين العام للمنظمة الدولية، حيث استقبل هلال من قبل بان كي مون، الذي عبر عن إعجاب به دور المغرب في الأمم المتحدة وطلب بنقل تحاياها للملك محمد السادس، قال هلال في تصريح صحفي عقب هذا الاستقبال.

في السياق ذاته، شدد الأمين العام للأمم المتحدة، على أهمية مساهمة المغرب في الاستحقاقات الدولية المقبلة، خاصة ما يتعلق بالمصادقة على اجندة ما بعد 2015 والمؤتمر العالمي حول التغيرات المناخية المرتقب السنة المقبلة، حسب المتحدث، الذي اضاف ان «بان كي مون طلب منه نقل تهانيه إلى جلالة الملك للدور الذي لعبه المغرب داخل مجلس الأمن خلال السنتين الأخيرتين» مشيرا إلى أنه من جهته، أكد على «دعم وتعاون المملكة بهدف إحداث شراكة بين المملكة المغربية والأمانة العامة للأمم المتحدة»، يشير هلال.

ويختصص قضية الوحدة الترابية للمملكة، أبرز الدبلوماسية المغربية للأمين العام للأمم المتحدة، أنه «إذا كانت قضية الصحراء تظل بالنسبة للمغرب أولوية الأولويات، فإن المملكة تسعى أيضا إلى الاضطلاع بدور أساسي في باقي المواضيع والملفات الدولية، خاصة تلك المتعلقة بالقضايا الاقتصادية، وحقوق الإنسان، وحفظ السلام، والأمن بالعالم، ونزع الأسلحة، وكذا اجندة ما بعد 2015 والتغيرات المناخية، يقول هلال، مشددا على أن «الدبلوماسية المغربية لا تعتبر أحادية الموضوع، لكنها دبلوماسية شاملة وتهتم بمجموع القضايا التي تشغل المجموعة الدولية»، مضيفا أن الأمين العام أشاد بهذه «الرؤية الطموحة للمغرب»، وأعرب عن استعداد المسؤولين الأميين للعمل عن قرب مع المملكة لتنفيذ هذه الاجندة الشاملة.

ن.ي
 حالت إجراءات مسطرية دون إنهاء مجلس الأمن الدولي تصويته، كما كان مقررا أول أمس، لفائدة تمديد مهمة بعثة الأمم المتحدة إلى الصحراء «المينوروسو»، ويتوقع أن يصادق المجلس الثلاثاء المقبل على تمديد مهمة البعثة، دون النص على نظام مراقبة حقوق الإنسان كما طالب الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، في تقريره الذي عرض على أنظار المجلس.

وتزامن النقاش داخل مجلس الأمن مع طرح الولايات المتحدة مسودة ستشكل مشروع القرار الذي سيتم التصويت عليه، لا يتنبر إلى آلية حول حقوق الإنسان، وقال دبلوماسيون إن النص المتوافق عليه، محاد، وهو بحث جميع الأطراف على احترام حقوق الإنسان دون التخصيص على آلية تمنح «المينوروسو» مهمة مراقبة أوضاع حقوق الإنسان في الصحراء.

هذا ولقت المصدر إلى أن المسودة الأمريكية «تقدر وترحب بالخطوات والمبادرات الأخيرة التي اتخذها المغرب لتعزيز لجان المجلس الوطني لحقوق الإنسان العاملة في ميداني الداخلة والعيون»، كما تشيد المسودة، وفق ما تسرب، باستعداد المغرب للتعاون مع محققين من مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة. وفي غضون ذلك، هنا الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، الملك محمد السادس، على «الدور الذي لعبه المغرب داخل مجلس الأمن خلال السنتين الأخيرتين». كما عبر المسؤول الأممي عن إعجاب به بكل ما يقوم به جلالة الملك من أجل المغرب وتقديره لدور المملكة في حفل الأمم المتحدة، حسب عمر هلال السفير الممثل الدائم للملك لدى الأمم المتحدة، والذي قدم أول أمس (الأربعاء) أوراق اعتماده



المغرب خطا خطوات كبيرة في مجال حقوق الإنسان حسب مسؤول حقوقي

(أجرى الحديث المصطفى الناصري) خريكة 25 أبريل 2014 /ومع/ قال عضو اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بني ملال -خريكة السيد محمد أبحان، إن المغرب خطا خطوات كبيرة في مجال التعاطي مع قضايا حقوق الإنسان. وأوضح السيد أبحان منسق مجموعة النهوض بثقافة حقوق الإنسان باللجنة ، في حديث لوكالة المغرب العربي للأنباء، أن الإصلاحات التي باشرها المغرب في مجال تكريس ثقافة حقوق الإنسان ساهمت وبشكل كبير في تحقيق إنجازات كبيرة في مجال التعاطي مع قضايا حقوق الإنسان والنهوض بها . وأبرز أن القرار الحكومي حول التفاعل الإيجابي والسريع مع الشكايات الواردة من المجلس الوطني لحقوق الإنسان و لجانة الجهوية، يشكل محطة إيجابية في التعاطي الحكومي مع قضايا حقوق الإنسان، وتكريسا لدور المجلس في حماية وترسيخ ثقافة تلك الحقوق وتعزيز دولة الحق والقانون والممارسة الديمقراطية في مختلف المجالات. وأضاف أن هذا القرار سيمكن من استباق أي انتهاك جسيم لحقوق الجماعات والأفراد عبر المعالجة الفورية للملفات التي غالبا ما تكتسي الطابع الفردي في المراحل الأولى. وبخصوص مشروع القانون المتعلق بالمحكمة العسكرية، اعتبر السيد أبحان أن التعاطي الإيجابي مع هذا المشروع ، يعتبر محطة نوعية في تاريخ حقوق الإنسان بالمغرب باعتبار أن الصيغة الحالية تتيح شروط المحاكمة العادلة عبر التفاضل على درجتين ويكرس نوعا من المساواة بين المواطنين في الشق المتعلق بالمطالب المدنية، مبرزا أن هذا المشروع يشكل لبنة جديدة في إطار تعزيز أسس دولة ديمقراطية ذات مؤسسات قضائية مستقلة. ومن جهة أخرى أبرز أن قانون مناهضة العنف ضد النساء يشكل مبادرة جديدة لإعمال الاتفاقيات الدولية ذات الصلة والتي صادق عليها المغرب، داعيا إلى اعتماد مقاربة تشاركية مع ضرورة التفكير في ملاءمة كل القوانين الوطنية بالمواثيق الدولية فيما يخص حقوق النساء وتنزيل المقتضيات الدستورية التي تكرر المساواة و المناصفة و تضع حد لكل أشكال التمييز ضد النساء. كما أن النقاش الدائر حول عقوبة الإعدام - يضيف السيد أبحان - يعد نقاشا صحيا في مجتمع ديمقراطي مؤسس على دستور متوافق عليه يضمن الحق في الحياة للجميع مع ضرورة التعاطي القانوني والحقوقي للموضوع في سياقات داخلية ودولية ورهانات و تحديات باعتبار أن المغرب بكل مؤسساته وقواه الحية يسعى إلى بناء دولة الحق و القانون.

قرار أممي مرتقب حول الصحراء المغربية

يتوقع ان يتبنى مجلس الامن الدولي الثلاثاء المقبل قرارا حول الصحراء المغربية لا ينص على نظام مراقبة لحقوق الانسان في تلك الاراضي التابعة للمغرب وتطالب بما جبهة بوليساريو.

والقرار الذي أعدته الولايات المتحدة "لا يشير الى آلية حول حقوق الانسان"، بحسب ما افاد دبلوماسي في مجلس الامن. وتوقع الدبلوماسي توجيه "رسالة واضحة للوحدة" بشأن هذا الملف الذي كان شهد عملية لي ذراع بين واشنطن والرباط العام الماضي.

وذكر دبلوماسي آخر ان اعضاء مجلس الامن الـ 15 سيتبنون هذا "النص المحايد" الثلاثاء المقبل، مضيفا: "لن تكون هناك مفاجأة".

وعملية تحديد مهمة الامم المتحدة في الصحراء (مينورسو) التي تنتهي بنهاية شهر ابريل، تشكل سنويا مناسبة لحدوث مناوشة خصوصا بشأن حقوق الانسان.

ومهمة الامم المتحدة المنتشرة في الصحراء المغربية منذ 1991م، مكلفة مراقبة وقف اطلاق النار في هذه المستعمرة الاسبانية السابقة.

وتسعى منظمنا العفو الدولية وهيومن رايتس ووتش لادماج مراقبة حقوق الانسان في مهمة البعثة الدولية.

وأوصى الامين العام للامم المتحدة /بان كي مون/ في آخر تقرير له في العاشر من ابريل بمراقبة "دائمة ومستقلة ومحايدة" لاحترام حقوق الانسان في الصحراء المغربية مع الاشادة بجهود المغرب في هذا المجال.

وسريعا ما جاء الرد المغربي حيث اتصل الملك محمد السادس بالامين العام للامم المتحدة ليحذره من اي "خيارات مخوفة بالمخاطر"، في اشارة الى إشكال العام الماضي.

وقبل عام حارب المغرب بنجاح نصا اميريكيا كان يهدف باقتراح من بان كي مون، الى توسيع مهمة البعثة الدولية لتشمل حقوق الانسان. وتدخل العاهل المغربي لدى الرئيس الاميركي قبل ان تتراجع واشنطن. وتبنى مجلس الامن في النهاية نصا معتدلا دعا فقط الى "تحسين الوضع".

وفي الاثناء اعلنت الرباط عن سلسلة اجراءات لتحسين فعالية المجلس الوطني لحقوق الانسان او لوقف التبعات ضد مدنيين امام محاكم عسكرية.

واشاد الامين العام للامم المتحدة بهذه المبادرات في تقريره لكنه طالب "بتطبيقها بشكل كامل وسريع". وأوصى بتحديد مهمة الامم المتحدة لمدة عام وتعزيزها بـ 15 مراقبا عسكريا اضافيا.

واوضح دبلوماسي ان "المهم الآن هو ان يتم تطبيق الاجراءات التي اعلنتها الرباط والتي تشكل تقدما حقيقيا لحقوق الانسان".

واشار مثلا الى مشروع قانون المحاكم العسكرية الذي لا يزال يتعين التصديق عليه من البرلمان.

واضاف: ان "الفارق هذا العام ان المغاربة اتخذوا سلسلة من المبادرات بشأن حقوق الانسان التي سنراقب تطبيقها وان المجلس يفضل توجيه رسالة وحدة واضحة".

ولخص دبلوماسي آخر الموقف بقوله: "تلقت الولايات المتحدة صغعة العام الماضي، وفي هذا العام عمل المغرب بشكل استباقي".

ويعرض المغرب خطة حكم ذاتي في الصحراء المغربية تحت سيادته في حين تطالب بوليساريو، مدعومة من الجزائر، باستفتاء لتقرير المصير. ولا تزال جهود الوساطة التي تتولاها الامم المتحدة متعثرة.

وكان من المقرر اصلا ان يتم التصويت على القرار هذا الاربعة لكن مشروع النص الاميركي تم توزيعه في وقت متأخر على الدول الاعضاء في مجلس الامن، بحسب ما اوضح دبلوماسي.

صفحة لـ"بان" ... مسودة القرار الأممي تسقط مراقبة حقوق الإنسان لـ"استباقية" المغرب

أظهر نص حصلت عليه لمسودة قرار أعدتها الولايات المتحدة لتجديد مهمة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الصحراء أن القرار الذي يتوقع ان يتبناه مجلس الامن الدولي الثلاثاء المقبل قرار سيحث جميع الأطراف على احترام حقوق الانسان لكنه لن يطلب من المنظمة الدولية مراقبتها.

وإذا أقر هذا القرار فسينص على أن مجلس الأمن الدولي "يؤكد أهمية تحسين وضع حقوق الانسان في الصحراء ومخيمات تندوف ويشجع الأطراف على العمل مع المجتمع الدولي لتطوير وتنفيذ إجراءات مستقلة وجادة لضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان".

وجدد بان في الاسبوع الماضي دعوته إلى مراقبة دائمة لحقوق الانسان في الصحراء وحذر من الاستغلال غير العادل للموارد الطبيعية للمنطقة. وتجاهلت مسودة القرار الأمريكية دعوة بان.

وتتضمن المسودة الأمريكية التي يقول دبلوماسيون إن من المتوقع أن يطرحها مجلس الأمن للتصويت في 29 ابريل نيسان أن المجلس "يقدر ويرحب ... بالخطوات والمبادرات الأحيية التي اتخذها المغرب لتعزيز لجان المجلس الوطني لحقوق الانسان العاملة في مدينتي الداخلة والعيون".

والقرار الذي أعدته الولايات المتحدة "لا يشير الى آلية حول حقوق الانسان"، بحسب ما افاد دبلوماسي في مجلس الامن. وتوقع الدبلوماسي توجيه "رسالة واضحة للوحدة" بشأن هذا الملف الذي كان شهد عملية لي ذراع بين واشنطن والرباط العام الماضي.

وقال دبلوماسي آخر ان اعضاء مجلس الامن ال 15 سيتبنون هذا "النص المحايد" الثلاثاء المقبل، مضيفا "لن تكون هناك مفاجأة".

وسريعا ما جاء الرد المغربي واتصل الملك محمد السادس بالامين العام للأمم المتحدة ليحذره من اي "خيارات محفوفة بالمخاطر"، في اشارة الى إشكال العام الماضي.

وقبل عام حارب المغرب بنجاح نصا اميركيا هدف باقتراح من بان كي مون، الى توسيع مهمة البعثة الدولية لتشمل حقوق الانسان. وتدخل العاهل المغربي لدى الرئيس الاميركي قبل ان تتراجع واشنطن. وتبنى مجلس الامن في النهاية نصا معتدلا دعا فقط الى "تحسين الوضع".

في الاثناء اعلنت الرباط عن سلسلة اجراءات لتحسين فعالية المجلس الوطني لحقوق الانسان او لوقف التبعات ضد مدنيين امام محاكم عسكرية.

واشاد الامين العام للأمم المتحدة بمذه المبادرات في تقريره لكنه طالب "بتطبيقها بشكل كامل وسريع". واوصى بتحديد مهمة الامم المتحدة لمدة عام وتعزيزها ب 15 مراقبا عسكريا اضافيا.

واوضح دبلوماسي ان "المهم الان هو ان يتم تطبيق الاجراءات التي اعلنتها الرباط والتي تشكل تقدما حقيقيا لحقوق الانسان".

واشار مثلا الى مشروع قانون المحاكم العسكرية الذي لا يزال يتعين التصديق عليه من البرلمان.

واضاف ان "الفارق هذا العام ان المغاربة اتخذوا سلسلة من المبادرات بشأن حقوق الانسان التي سترقب تطبيقها وان المجلس يفضل توجيه رسالة وحدة واضحة".

ولخص دبلوماسي آخر الموقف بقوله "تلقت الولايات المتحدة صفقة العام الماضي وفي هذا العام عمل المغرب بشكل استباقي".

وإلى جانب تجديد تفويض بعثة الأمم المتحدة لعام آخر سيشهد القرار أيضا باستعداد المغرب للتعاون مع محققين مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة.

ووزعت مسودة القرار على أعضاء المجلس الخمسة عشر وقد يتم تعديلها قبل إقرارها برغم أن دبلوماسيين قالوا إن واشنطن بذلت جهودا كبيرة في التفاوض مع المغرب بشأن النص وستعارض إجراء تعديلات كبيرة في صياغته.

<http://www.saafi.ma/headlines/16889-%D9%85%D8%B3%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B1%D8%A7%D8%B1-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D9%85%D9%85%D9%8A-%D8%AA%D8%B3%D9%82%D8%B7-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%82%D8%A8%D8%A9-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D8%B5%D8%AD%D8%B1%D8%A7%D8%A1-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8%D9%8A%D8%A9-%D9%84%D9%80-%D8%A7%D8%B3%D8%AA%D8%A8%D8%A7%D9%82%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8.html>

عاجل : واشنطن ترفض دعوة بان كيمون و تطرح قراراً يُرحب بجهود المغرب لتعزيز حقوق الانسان بالصحراء و تدعو الي مراقبتها بتندوف

قالت وكالة "رويترز" للأخبار، أنها حصلت على نص لمسودة قرار أعدتها الولايات المتحدة لتجديد مهمة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في الصحراء المغربية، حيث أن القرار سيبحث جميع الأطراف على احترام حقوق الانسان لكنه لن يطلب من المنظمة الدولية مراقبة الانتهاكات، وهو ما يعتبر نصر كبير للمغرب. وكان "بان كيمون" قد عرض مؤخراً، الى الدعوة لمراقبة حقوق الانسان دون الدعوة الى ذلك بمخيمات تندوف، غير أن القرار الأمريكي، جاء كالصاعقة، على خصوم المغرب، ليشدد على "أهمية الجهود التي يقوم بها المغرب بالصحراء".

وإذا أقر هذا القرار فسينص على أن مجلس الأمن الدولي "يؤكد أهمية تحسين وضع حقوق الانسان في الصحراء المغربية ومخيمات تندوف ويشجع الأطراف على العمل مع المجتمع الدولي لتطوير وتنفيذ إجراءات مستقلة وجادة لضمان الاحترام الكامل لحقوق الإنسان". "دون أي تلميح الى لجان مراقبة حقوق الانسان كما كان "بان كيمون" قد اقترح و رفضه المغرب بشكل قاطع.

و بهذا القرار، تكون واشنطن قد تلقت دعوة المغرب الى تجنب السقوط في "مناهات اتخاذ قرارات غير مقبولة".

ويشكل تجديد تفويض مهمة حفظ السلام معركة سنوية في مجلس الأمن بين فرنسا التي تدافع عن موقف المغرب وبين عدة دول افريقية وجبهة بوليساريو التي تسعى للانفصال المدعمة من الجزائر.

وتتضمن المسودة الأمريكية التي يقول دبلوماسيون إن من المتوقع أن يطرحها مجلس الأمن للتصويت في 29 ابريل الجاري، أن المجلس "يقدر ويرحب ... بالخطوات والمبادرات الأخيرة التي اتخذها المغرب لتعزيز لجان المجلس الوطني لحقوق الانسان العاملة في مدينتي الداخلة والعيون".

وإلى جانب تجديد تفويض بعثة الأمم المتحدة لعام آخر سيشهد القرار أيضا باستعداد المغرب للتعاون مع محققين مجلس حقوق الانسان التابع للأمم المتحدة.

ووزعت مسودة القرار على أعضاء المجلس الخمسة عشر وقد يتم تعديلها قبل إقرارها برغم أن دبلوماسيين قالوا إن واشنطن بذلت جهودا كبيرة في التفاوض مع المغرب بشأن النص وستعارض إجراء تعديلات كبيرة في صياغته.

Me Sebbar loue le dévouement de Me Buttin à la cause des droits de l'Homme

A l'aimable attention de monsieur Maurice Butin

Cher collègue,

Faisant suite à votre acquittement suite au procès intenté contre vous pour atteinte au « secret professionnel », j'ai le plaisir de vous adresser cher collègue mes félicitations à cette occasion.

En effet, votre dévouement et adhésion à la cause des droits de l'Homme et en particulier, votre engagement en faveur des victimes de violations de ces droits, ainsi que votre lutte pour garantir les conditions des procès équitables m'obligent à vous exprimer également ma profonde solidarité. Je vous prie d'agréer, cher Maître, l'expression de ma parfaite considération.

Mohammed Sebbar

Avocat au barreau de Rabat



Le nouveau plan de Bassima Hakkaoui pour la protection de l'enfance

■ La nouvelle stratégie veut combler les lacunes du Plan d'action national pour l'enfance 2006-2015, notamment en matière de protection des enfants.

■ Sa préparation a duré plus d'une année, ils sera, avant d'être finalisé, enrichi des recommandations des Assises sur l'enfance de Skhirat.

■ Le plan prévoit la mise en place de systèmes intégrés de protection efficaces et accessibles à tous les enfants.



de drogues, le mariage des mineurs, la déperdition scolaire, la traite des enfants ont montré en effet que l'enfant marocain reste un être vulnérable et mal protégé, exposé à tous les risques, en proie à tous les dangers. Durant la vie du PANE, beaucoup de droits ont été assurés aux enfants tant sur le plan normatif que sur le plan pratique (voir encadré), mais beaucoup restait à faire. Le bilan effectué en 2011, à mi-parcours de la réalisation de ses objectifs, a constaté en effet qu'en «*matière de protection, le décalage demeure manifeste entre, d'une part, les ambitions du pays et les moyens consentis, et, d'autre part, les résultats réalisés effectivement.*»

Le retrait de la circulaire interdisant la kafala par les non-résidents au menu

La nouvelle «*Politique publique intégrée de protection de l'enfance au Maroc*» élaborée par le MFFDS annonce vouloir partir des acquis du PANE et les consolider tout en essayant de combler ses lacunes. Certes, le ministère bénéficie désormais d'un meilleur environnement social, politique et juridique qui lui permet d'aller de l'avant pour une meilleure protection des enfants de moins de 18 ans : nouvelle Constitution consacrant les droits de l'enfant, création du Conseil consultatif de la famille et de l'enfance et du Conseil de la jeunesse et de la vie associative. Au plan international, le Maroc essaie d'être en phase avec les normes internationales : adhésion en 2013 au 3^e protocole de la CDE relatif à la procédure de communication, ainsi qu'à la Convention européenne de Lanzarote sur la protection des enfants contre les abus et l'exploitation sexuels. Mais il lui reste encore d'autres rendez-vous internationaux où il doit se présenter avec de meilleurs atouts : en 2014, il aura à soumettre le

cesse d'alerter l'Etat marocain, enquêtes à l'appui, sur la situation difficile et vulnérable de ses enfants. Et de l'inciter, à chaque fois, à élaborer une politique publique intégrée en phase avec les recommandations de la convention des droits des enfants ratifiée par le Maroc depuis 1993. Riche de quelque 54 articles et d'au moins deux protocoles facultatifs, rappelons que cette dernière se décline en quatre grands axes : le droit de l'enfant à la survie et à la santé, le droit au développement, le droit à la participation et le droit à la protection. Est-ce à dire que les pouvoirs publics n'ont rien fait pour assurer ces quatre types de droits aux enfants marocains ? Rien n'est moins sûr. Le nouveau plan du ministère se veut d'ailleurs la continuation de toutes les actions menées en la matière par les anciens gouvernements, et un nouveau jalon pour combler les lacunes de ces derniers.

LE MAROC ESSAIE D'ÊTRE EN PHASE AVEC LES NORMES INTERNATIONALES : ADHÉSION EN 2013 AU 3^e PROTOCOLE DE LA CDE RELATIF À LA PROCÉDURE DE COMMUNICATION, AINSI QU'À LA CONVENTION EUROPÉENNE DE LANZAROTE SUR LA PROTECTION DES ENFANTS CONTRE LES ABUS ET L'EXPLOITATION SEXUELS. MAIS IL LUI RESTE ENCORE D'AUTRES RENDEZ-VOUS INTERNATIONAUX OÙ IL DOIT SE PRÉSENTER AVEC DE MEILLEURS ATOUTS

Que propose ce plan de «*Politique publique intégrée de protection de l'enfance au Maroc*» par rapport à ses prédécesseurs ? Quels sont ses objectifs et les délais de leur réalisation ? Quels instruments seront déployés pour sa mise en œuvre ? Par quels moyens financiers ? Et d'abord, dans quel domaine précis le Maroc a failli vis-à-vis de ses enfants ? Il faut dire que s'il y a un domaine où le Maroc est pointé du doigt par l'UNICEF dans chacun de ses rapports, c'est bien celui de la protection des enfants, l'un des droits fondamentaux de la CDE énuméré dans le dernier axe. C'est aussi, rappelons-le, l'un des dix objectifs que le «*Plan d'action national pour l'enfance 2006-2015*» (PANE), adopté en 2005, s'est fixé. Toutes les études qui ont été faites sur la violence, l'exploitation sexuelle, le travail des enfants de moins de 15 ans, le travail domestique, la consommation



rapport sur la mise en œuvre de la CDE et de ses 2 protocoles au Comité des droits de l'enfant ; et en 2015, il devra présenter les rapports finaux relatifs au Monde digne des enfants et aux OMD.

Toute la nouvelle «*Politique publique intégrée de protection de l'enfance au Maroc*», préparée durant plus d'une année par une commission ministérielle de l'enfance présidée par le chef du gouvernement (elle a consulté tous les acteurs dans le domaine, dont les enfants eux-mêmes), est venue dans ce sillage. Une telle politique, annonce un document, «*qui vise à mettre en place un environnement protecteur durable des enfants contre toutes les formes de négligence, d'abus, de violence et d'exploitation, permettra au Maroc de disposer d'un cadre de protection des enfants en conformité avec les principes et dispositions de la Constitution ainsi que des différents instruments internationaux qu'il a ratifiés*». Et, in fine, elle «*permettra la mise en place de systèmes intégrés de protection efficaces et aisément accessibles à tous les enfants*».

Après avoir livré un état des lieux de la vulnérabilité de cette catégorie de la population, sujette à tous les risques, dont l'exploitation, la vente et la traite des enfants, «*sous-tendue par une demande croissante et une criminalité organisée*», la feuille de route relative à la nouvelle «*Politique publique*» se fixe six objectifs stratégiques. Le but ultime étant de «*garantir à tous les enfants du Maroc une protection effective et durable*

En dix ans, plusieurs instruments déployés pour assurer les droits des enfants

Avant le nouveau plan de M^{me} Hakkaoui, plusieurs instruments ont été déployés pour assurer les droits des enfants tels que stipulés par la CDE. Le premier et le plus important est le «*Plan d'action national pour l'enfance (PANE) 2006-2015*», pour un «*Maroc digne de ses enfants*», adopté en 2005. Ce plan, élaboré en partenariat avec les acteurs de la société civile, les universités, l'UNICEF et le FNUAP, tout en recensant les acquis du Maroc en matière de protection des enfants, apporte une vision stratégique pour concrétiser les quatre chantiers de la CDE. Depuis, quelques mécanismes de veille et de suivi de la situation de l'enfant victime de violence et en situation difficile ont vu le jour, dont les Unités de protection de l'enfance (UPE). A signaler que dix ans avant le PANE, fut créé l'Observatoire national des droits des enfants (ONDE) sous

la présidence de la Princesse Lalla Meryem, avec un Centre d'écoute de protection des enfants maltraités (avec un numéro vert : 0800 00 25 11). Son objectif n'était autre que la mise en œuvre de la CDE. En 2009, il avait organisé le 1^{er} Forum national sur les politiques sociales et les droits de l'enfant, une façon de suivre l'application de la déclaration du millénaire et du PANE. La décision qui mérite l'attention à l'issue de ce forum était la déclinaison du PANE «*en plans communaux selon les spécificités et les priorités de chaque région et l'intégration des besoins des enfants dans les programmes locaux*». Ce que justement la nouvelle «*Politique publique*» essaie de faire. Sur un autre plan, celui des normes juridiques, le Maroc a accompli un parcours honorable, encore que l'application n'ait pas toujours été

au rendez-vous. Quelques exemples: les enfants naturels et les enfants illégitimes ont le droit depuis 2002 d'être inscrits sur l'état civil avec un nom et un prénom. Le nouveau code de la famille, lui, prévoit pas moins de 70 articles sur l'enfant. De même, le nouveau code du travail interdit le travail des enfants de moins de 15 ans, ainsi que les travaux dangereux pour les enfants entre 15 et 18 ans. Le code de la procédure pénale a relevé la majorité pénale à 18 ans et institué les tribunaux spécialisés pour enfants mineurs. Un autre acquis pour la femme et les enfants : la réforme du code de la nationalité qui octroie, désormais, la nationalité marocaine à l'enfant issu d'un père étranger. Des avancées juridiques certaines pour améliorer l'environnement protecteur de l'enfant, mais beaucoup de chemin reste encore à faire ■

contre toutes les formes de violence, d'abus, d'exploitation et de négligence».

Le **premier objectif** décliné est l'intégration des objectifs de la protection des enfants «*dans toutes les politiques et programmes publics*», une façon d'uniformiser le travail dans le domaine de l'enfance de tous les ministères, les administrations et les institutions (INDH, CNDH, Conseil consultatif de la famille et de l'enfance...), et une façon d'articuler cette politique aux autres politiques nationales

(lutte contre la pauvreté, développement humain...) et sectorielles (justice, santé, éducation, jeunesse, travail, sécurité...).

Le **deuxième objectif** est l'amélioration du cadre légal de la protection des enfants et le renforcement de son effectivité. Sur ce plan, retenons trois mesures normatives phare : la nécessité d'adoption des projets de lois portant sur la traite des personnes, le travail des enfants (loi sur le travail domestique, texte réglementant le travail dans les métiers pure-

ment traditionnels, promulgation des décrets d'application). Deuxième mesure phare, tant réclamée par les ONG et qui plaira sûrement aux personnes étrangères voulant adopter des enfants marocains : le retrait de la circulaire interdisant la *kafala* pour les non-résidents au Maroc, et la mise en place d'un organisme agréé chargé de l'adoption (sélection et accompagnement des parents, accompagnement et suivi des enfants). Troisième mesure normative : l'introduction des infractions relatives aux sollicitations sexuelles en ligne et au tourisme sexuel impliquant des enfants conformément à la Convention de Lanzarote.

Le **troisième objectif** stratégique est la standardisation des services et des pratiques dans la protection des enfants.

Un fonds de soutien et un mécanisme indépendant de traitement des plaintes

Objectif n° 4 : la mise en place de dispositifs territoriaux intégrés de protection de l'enfance qui permettraient de mieux faire le travail de détection, de prise en charge et de suivi des enfants victimes de violence, abus, négligence et exploitation.

Objectif n° 5 : la promotion de normes sociales protectrices des enfants, qui consiste en un travail d'études, de débat, de sensibilisation et de renforcement du rôle protecteur des familles.

Dernier objectif de cette nouvelle politique : la mise en place d'un système d'information fiable et standardisé et de suivi-évaluation et monitoring régulier et effectif. Pour cela, la feuille de route propose un mécanisme de recours et de monitoring au sein du CNDH et de ses commissions, aisément accessibles aux enfants, garantissant leur protection et la promotion de leurs droits conformément aux principes de Paris.

C'est tout un programme qui nécessite la participation de tous les acteurs, mais aussi un budget bien ficelé, des délais d'application et un suivi de près. Ce programme a été enrichi par plusieurs recommandations lors des premières Assises sur l'enfance de Skhirat (organisées du 10 au 14 avril), dont deux importantes : la mise en place d'un fonds de soutien au système de protection des enfants et l'élaboration d'un mécanisme indépendant de réception et de traitement des plaintes des enfants en conformité avec le Traité de Paris, et donc indépendant du gouvernement. C'est la même commission présidée par le chef du gouvernement qui a coordonné la préparation de la «*Politique publique intégrée de protection de l'enfance au Maroc*» qui est proposée pour se charger du suivi ■

JAOUAD MIDECH

Protection des enfants : état des lieux

La commission ministérielle de l'enfance, présidée par le chef du gouvernement, qui a préparé la nouvelle «*Politique publique*» constate une évolution croissante des phénomènes d'abus, de violence et d'exploitation des enfants : abus et violence physique, psychologique et/ou sexuel au sein des familles, des écoles, des institutions, dans la rue ; exploitation des enfants dans le travail (petites bonnes, secteur informel), dans la mendicité, dans la vente de drogues, dans la délinquance ; exploitation des enfants à des fins sexuelles dans la prostitution, le tourisme, sur Internet. Le ministère, lors de l'élaboration de sa nouvelle politique, a constaté aussi :
■ Une vulnérabilité croissante des enfants aux différentes formes de violence, d'abus, de négligence et d'exploitation des enfants : pauvreté, vulnérabilité grandissante de certaines familles...
■ La discrimination genre entraîne la non-

scolarisation des filles ou le retrait précoce de l'école, le mariage précoce et/ou forcé des filles...

■ L'exploitation, la vente et la traite des enfants. Sur ce dernier point, il s'agit, selon la feuille de route relative à la nouvelle politique publique, d'un véritable marché lucratif sous-tendu par, d'une part, la demande d'une main-d'œuvre bon marché, de services sexuels, d'adoption d'enfants et, d'autre part, par une organisation criminelle transnationale clandestine qui, malgré le nombre élevé de démantèlement de réseaux, continue à croître. Des réseaux régulent ainsi le marché mondial de l'offre et la demande, un marché très lucratif, estimé en milliards de dollars. Les prédateurs, exploitants et réseaux criminels bien structurés profitent de la vulnérabilité des enfants et des familles, de l'accessibilité plus aisée aux enfants (tourisme non régulé, accès en ligne non sécurisé).



Les instances d'arbitrage tournent à plein régime !

■ La nouvelle Constitution et l'ouverture démocratique qu'elle a permis ont encouragé le recours des acteurs politiques à ces instances.

■ Les décisions du chef du gouvernement suscitent souvent, par elles-mêmes, l'intervention des instances de bonne gouvernance et de régulation.

■ La multiplication des recours auprès de ces instances est un signe de bonne santé de notre démocratie.

Dans les rapports, souvent conflictuels, entre le gouvernement et l'opposition, presque tout ce que compte le pays en institutions d'arbitrage a été sollicité. Que ce soit le Conseil constitutionnel, le tribunal administratif de Rabat, la Cour de cassation, ou encore la HACA et le CNDH, entre autres, tous sont mis à contribution, chacun selon ses attributions, pour trancher des litiges souvent à caractère purement politique. Le dernier conflit entre le PAM et le chef du gouvernement a impliqué à la fois la HACA et le tribunal ad-



ministratif de Rabat et indirectement la SNRT. Les début de ce conflit remontent à décembre 2013, lorsque le chef du gouvernement a décidé d'interdire brusquement la diffusion des «droits d'informer» des conseillers de la deuxième Chambre dans laquelle le PJD est quasiment inexistant. Le «droit d'informer» est une forme d'intervention demandée par les parlementaires en ouverture des séances des questions orales, de manière à tenir l'hémicycle au courant de certains sujets d'actualité sans que le gouvernement n'ait le droit de répondre. L'Exécutif estime que l'opposition aurait abusé de ce droit, dont la majorité bénéficie au même titre que l'opposition, pour l'attaquer systématiquement. Abdelilah Benkirane décide donc de couper l'antenne. L'acte du chef du gouvernement a par conséquent été contesté auprès de la HACA, ins-

LE CONSEIL
 CONSTITUTIONNEL N'A
 JAMAIS ÉTÉ AUTANT
 SOLLICITÉ QUE DURANT
 CES DEUX DERNIÈRES
 ANNÉES. IL VA SANS
 DIRE QUE LE GROS DES
 RECOURS PORTE SUR LES
 ÉLECTIONS LÉGISLATIVES
 DE NOVEMBRE 2011.
 PRÈS DE DEUX ANS
 ET DEMI APRÈS CES
 ÉLECTIONS, LE PROCESSUS
 N'EST TOUJOURS PAS
 DÉFINITIVEMENT CLOS.

tance qui, en l'attente de la précision de ses attributions, sous la nouvelle Constitution, par une nouvelle loi organique toujours à venir, a rendu son verdict en faveur du requérant, le PAM en l'occurrence.

Le tribunal administratif contre la HACA

La HACA n'a fait ici qu'accomplir sa mission première qui est de «de veiller au respect des principes du pluralisme, de la diversité et de la liberté d'expression dans le secteur de la communication audiovisuelle», comme le précise son dahir de création. Le chef du gouvernement et son ministre de la communication se sont empressés de contester, à leur tour, cette décision auprès du tribunal administratif de Rabat. Lequel a rendu un jugement en référé dans lequel il somme la SNRT de surseoir à la diffusion desdits «droits d'informer» en attendant qu'il sta-

tue sur l'affaire. Pourtant, la SNRT a diffusé cette partie contestée de la séance des questions orales du mardi 15 avril. En parallèle, les juristes et experts constitutionnalistes du PJD y sont allés chacun de son analyse pour contester l'implication de la HACA dans cette affaire. La presse proche du parti a également été appelée en renfort pour expliquer et appuyer la décision de son secrétaire général. Le dossier est aujourd'hui entre les mains du tribunal administratif de Rabat.

Autres cas où la HACA a été sollicitée : quand le SG de l'Istiqlal a exigé et obtenu un droit de réponse sur les deux chaînes publiques de la télévision (Al Oula et 2M) après que le chef du gouvernement l'eut accusé, au lendemain de la nomination de son deuxième gouvernement, de tous les torts qu'a connus l'Exécutif depuis l'élection de Hamid Chabat à la tête du parti. Là encore, le chef du gouvernement a été débouté et Hamid Chabat a eu droit à ses deux passages télévisés. Cette fois sans qu'il y ait recours au tribunal administratif de Rabat.

Cette dernière instance est appelée à trancher bien d'autres différends qui opposent des parties adverses d'une même formation politique. Le cas le plus médiatisé en ce sens est celui qui oppose le secrétaire général de l'Istiqlal, Hamid Chabat, au courant «Sans répit pour la défense des constantes de l'Istiqlal», mené par Abdelouahed El Fassi, qui conteste son élection. Une autre affaire, où le politique prend le dessus, oppose le chef du gouvernement aux diplômés chômeurs signataires du PV du 20 juin 2011 soutenus publiquement et énergiquement par l'Istiqlal, mais aussi par le PAM et certaines

Info continue sur lavieeco.com



centrales syndicales. Tous jours dans le domaine de la justice, la Cour de cassation a été également sollicitée dans un différend d'ordre plutôt politique que juridique opposant les mêmes personnalités publiques, Hamid Chabat et Abdelilah Benkirane. Mais cette fois, il s'agit d'un délit pénal.

Une décision qui fera date

Le CNDH, une autre institution de bonne gouvernance dont la nouvelle loi organique n'est pas encore promulguée, est également très sollicité. La dernière requête qui lui a été soumise émane du PPS, en conflit avec son allié, le PJD, à propos de l'âge de mariage des jeunes filles. Le PPS veut le fixer à 18 ans et se dit intraitable sur la question alors que les islamistes veulent le ramener à 16 ans. Ces derniers, pour rendre la pareille à leurs amis et alliés ex-communistes, saisissent le Conseil supérieur des oulémas. La proposition de loi portant interdiction du mariage de mineures de moins de 18 ans a été déposée au Parlement à l'initiative du PPS.

Cela, bien sûr, sans parler du Conseil constitutionnel qui n'a jamais été autant sollicité que durant ces deux dernières années. Il va sans dire que le gros des recours porte sur les élections législatives de novembre 2011. Près de deux ans et demi après ces élections, le processus n'est toujours pas définitivement clos. Des élections partielles viennent d'être, en effet, organisées le 24 avril à Sidi Ifni et, pour la troisième fois depuis le 25 novembre 2011, à Moulay Yaâcoub. Le Conseil aura auparavant tranché un débat qui fait rage depuis que la date butoir de fin 2012 pour la tenue des élections locales a été repoussée de deux ans et demi. Ce débat portait sur la constitutionnalité de la deuxième Chambre. La majorité qui y est minoritaire, le PJD à sa tête, ne voyait pas d'un bon œil le fait que la deuxième Chambre puisse continuer à fonctionner normalement sous le régime de la Constitution de 1996 devenue caduque. Bien sûr, le conseil a également été appelé à trancher le litige qui a opposé le gouvernement à l'opposition à propos

Qui sont-ils, que font-ils ?

Comme le stipule la loi, le tribunal administratif de Rabat est l'instance de référence pour trancher les litiges aussi bien internes qu'entre partis politiques, comme il est compétent pour recevoir toutes les requêtes portant recours contre les actes réglementaires du gouvernement. La HACA, Haute autorité de la communication audiovisuelle, est comme le précise l'article 165 de la Constitution, «une institution chargée de veiller au respect de l'expression pluraliste des courants d'opinion et de pensée et du droit à l'information, dans le domaine de l'audiovisuel, et ce, dans le respect des valeurs civilisationnelles fondamentales et des lois du Royaume». Quant au Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) institué par l'article 161, c'est «une institution nationale

pluraliste et indépendante, chargée de traiter toutes les questions relatives à la défense et à la protection des droits de l'Homme et des libertés, à la garantie de leur plein exercice et à leur promotion, ainsi qu'à la préservation de la dignité, des droits et des libertés individuelles et collectives des citoyennes et citoyens, et ce, dans le strict respect des référentiels nationaux et universels en la matière». Quant à la Cour constitutionnelle (art. 129 à 134), ses attributions comprennent essentiellement, d'une part, le contrôle de constitutionnalité et celui de l'application des règles de répartition des compétences législatives et réglementaires et, d'autre part, le contrôle de la régularité des élections législatives et des opérations du référendum. Ce à quoi s'ajoutent, en outre, quelques attributions particulières ■

de la répartition de la durée consacrée aux questions de politiques générales, prévues par le fameux article 100 de la Constitution. Ce fut également le dernier recours pour normaliser la situation du groupe parlementaire du PPS.

Pourquoi maintenant ?

Mais la décision qui fera certainement date est celle rendue le 18 février sous la référence 934/14, où le Conseil constitutionnel s'est érigé en régulateur du champ politique. Une décision tout aussi inédite qu'historique. Les 12 magistrats du Conseil constitutionnel ont décidé, en effet, d'annuler l'élection de l'Istiqlalien, Hassan Chehbi, élu le 3 octobre 2013 à Moulay Yaâcoub, pour «usage de langage, de diffamation et d'insultes qui n'ont pas de place dans la scène politique» pendant la campagne électorale. Voilà qui en dit long sur l'intention de la juridiction constitutionnelle de contribuer à mettre fin à la décadence du discours politique et son virement à l'injure, aux règlements de comptes personnels et toute autre forme de bassesses.

Le «la» est donné, les organisateurs des campagnes électorales ont désormais intérêt à surveiller leurs propos et hausser le niveau de leur discours politique sous peine d'être sanctionnés et voir leur élection invalidée.

Bref, pour la première fois dans l'histoire du Maroc, autant d'institutions inter-

- LES PARTIS POLITIQUES,
- LE GOUVERNEMENT
- OU L'OPPOSITION NE
- FONT, APRÈS TOUT,
- QU'USER DE LEUR DROIT
- CONSTITUTIONNEL ET
- LÉGAL AU RECOURS
- AUPRÈS DES INSTANCES
- COMPÉTENTES, CONTRE LES
- DÉCISIONS ET ACTES QUI
- LES INCOMMODENT.

viennent, d'une manière ou d'une autre, dans la régulation de la scène politique.

Mais pourquoi aujourd'hui spécialement, pourrait-on se demander ? Nul ne conteste que l'effet de l'ouverture démocratique et institutionnelle que permet la nouvelle Constitution y soit pour beaucoup. C'est un fait. A cela s'ajoute, explique le politologue Mohamed Darif, «cette propension du chef du gouvernement à chercher la confrontation avec l'opposition». Cette dernière, ajoute ce professeur de sciences politiques à l'Université Hassan II, «pour se défendre, use de ses droits à saisir les instances appropriées». Ce recours remarqué aux différentes instances juridiques, de régulation ou de bonne gouvernance trouve ainsi son explication dans «l'évolution des rapports entre le gouvernement et l'opposition qui sont devenus plus tendus

et plus conflictuels que par le passé». Cela d'autant, observe Mohamed Darif, que certaines décisions du chef du gouvernement suscitent, par elles-mêmes, le recours à ces instances. En d'autres termes, c'est surtout le comportement et l'attitude du chef de l'Exécutif qui agit beaucoup plus en tant que chef d'un parti politique plutôt que comme chef du gouvernement de tous les Marocains.

En dernier recours, la Cour constitutionnelle

Autre constat, le gouvernement n'a pas de problème uniquement avec l'opposition, mais aussi avec certaines institutions, le cas de la HACA en est une parfaite illustration. Ce qui complique encore les choses. Quant au PJD, il va même jusqu'à contester les décisions du Conseil constitutionnel. Pas officiellement bien sûr, en tout cas pas encore.

Cela dit, les partis politiques, le gouvernement ou l'opposition ne font, après tout, qu'user de leur droit constitutionnel et légal au recours auprès des instances compétentes, contre les décisions et actes qui les incommode. Ces différentes instances sont là justement pour, entre autres, trancher ce genre de litiges.

Ce phénomène est-il bénéfique pour le processus d'ouverture démocratique que vit le pays ? Oui, répond, avec certitude Mohamed Darif. «Certaines dispositions

légales qui régulent l'action politique et les rapports entre institutions existent depuis des années, mais elles n'ont pas été activées. Ce recours massif aux instances concernées pour trancher les différends entre les principaux acteurs et institutions politiques a justement pour effet, positif, de dynamiser tout cet arsenal juridique et légal dont nous disposons».

Finis donc les temps, ou du moins espère-t-on, où les litiges sont réglés dans les coulisses et bien souvent par consensus au détriment d'une pratique politique saine et transparente. Mais voilà que plusieurs instances sont sollicitées successivement dans des différends d'ordre politique, ce qui risque de tomber sinon dans la contradiction, du moins dans la confusion.

Que faire si des avis contradictoires sont émis par des instances compétentes chacune dans son domaine ? C'est par exemple ce qui arrive lorsque le tribunal administratif de Rabat décide de surseoir à la décision de la HACA en attendant de statuer sur le dossier. C'est ce qui pourrait certainement arriver demain si le Conseil des oulémas rendait une fatwa opposée à l'avis qu'aurait rendu le CNDH dans cette affaire de mariage des mineures de moins de 18 ans qui oppose le PJD au PPS. Dans ce cas, il faut d'abord préciser que les décisions de certaines instances ne sont que des avis, ce qui rend déjà difficile leur opposabilité aux parties concernées. Globalement, explique M. Darif, «l'on ne peut pas parler d'une hiérarchie concernant ces instances dont certaines relèvent du domaine juridique, d'autres du domaine de la régulation et d'autres encore dont les avis ne sont que consultatifs». Chacune a son propre champ d'action. Le même politologue précise toutefois que seules les décisions du Conseil constitutionnel, la future Cour constitutionnelle, ne sont susceptibles d'aucun recours. Ses décisions sont immédiatement exécutoires et opposables à tout le monde. Aussi est-il appelé à jouer dans l'avenir un rôle central dans l'action politique, une fois votée la loi organique le transformant en Cour constitutionnelle promulguée ■

par TAHAR ABU EL FARAH

Sahara :Reconduction du mandat de la Minurso mardi prochain

Alors qu'il était prévu ce mercredi, le vote de la résolution du Conseil de la sécurité de l'ONU sur la reconduction du mandat de la Minurso, mission onusienne au Sahara, interviendra mardi prochain. Le nouveau mandat ne prévoit pas de système de contrôle des droits de l'Homme.

Le Conseil de sécurité de l'ONU va adopter mardi prochain une résolution sur le Sahara qui ne prévoit pas de système de contrôle des droits de l'Homme dans les provinces du sud et les camps de Tindouf.

La résolution, préparée par les Etats-Unis, "ne mentionnera pas de mécanisme sur les droits de l'Homme", a indiqué un diplomate du Conseil. Il prédit "un message clair, d'unité" sur ce dossier sensible, qui avait donné lieu l'an dernier à un mémorable bras de fer entre le Maroc et les Etats-Unis.

Les 15 pays membres du Conseil de sécurité devraient adopter ce "texte neutre" mardi prochain, a précisé un autre diplomate.

Le renouvellement du mandat de la Mission de l'ONU au Sahara (Minurso), qui se termine fin avril, donne chaque année lieu à une passe d'armes, notamment à propos des droits de l'Homme.

Présente dans la région depuis 1991, la Minurso est principalement chargée de surveiller le cessez-le-feu entre le Maroc et le front Polisario, soutenu par l'Algérie voisine.

Amnesty International et Human Rights Watch militent pour inclure les droits de l'Homme dans le mandat de la Mission.

Sans aller jusque-là, le secrétaire général de l'ONU Ban Ki-moon a recommandé dans son dernier rapport, daté du 10 avril, de surveiller de manière "durable, indépendante et impartiale" le respect de ces droits au Sahara et à Tindouf, tout en saluant les efforts faits récemment par Rabat dans ce domaine.

Le Maroc était immédiatement monté au créneau : le Roi Mohammed VI a alors appelé Ban Ki-moon pour le mettre en garde contre les "options périlleuses", une allusion transparente au bras de fer de l'an dernier entre le Maroc et les Etats-Unis sur les droits de l'Homme au Sahara.

Il y a un an, le Maroc avait combattu avec succès un texte américain qui visait, sur proposition de Ban Ki-moon, à élargir le mandat de la mission onusienne aux droits de l'Homme. Mais le souverain avait dû intervenir auprès de Barack Obama lui-même avant que Washington ne renonce. Le Conseil de sécurité avait finalement adopté un texte modéré appelant seulement à "améliorer la situation".

Appliquer les mesures annoncées

Entre temps, le Maroc a annoncé une série de mesures pour améliorer l'efficacité du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) ou encore pour mettre fin aux poursuites contre des civils devant des cours militaires. "L'important désormais, c'est que les mesures annoncées par Rabat et qui constitueraient un réel progrès sur les droits de l'Homme soient appliquées" et la résolution devrait refléter ce souci, explique un diplomate.

"La différence cette année, analyse-t-il, c'est que les Marocains ont pris une série d'initiatives sur les droits de l'Homme, dont nous surveillerons l'application, et que le Conseil préfère envoyer un message clair, d'unité". "Les Etats-Unis ont pris une claque l'an dernier et cette année le Maroc a travaillé en amont",

résume un autre diplomate.

http://www.aufait.ma/actu/2014/4/24/reconduction-du-mandat-de-la-minurso-mardi-prochain_219320.html?utm_source=daily_newsletter&utm_medium=email&utm_campaign=aufait_newsletter#.U1onWvldW_s

Sahara – Reconduction du mandat de la Minurso mardi prochain

Alors qu'il était prévu ce mercredi, le vote de la résolution du Conseil de la sécurité de l'ONU sur la reconduction du mandat de la Minurso, mission onusienne au Sahara, interviendra mardi prochain. Le nouveau mandat ne prévoit pas de système de contrôle des droits de l'Homme.

Le Conseil de sécurité de l'ONU va adopter mardi prochain une résolution sur le Sahara qui ne prévoit pas de système de contrôle des droits de l'Homme dans les provinces du sud et les camps de Tindouf. La résolution, préparée par les Etats-Unis, "ne mentionnera pas de mécanisme sur les droits de l'Homme", a indiqué un diplomate du Conseil. Il prédit "un message clair, d'unité" sur ce dossier sensible, qui avait donné lieu l'an dernier à un mémorable bras de fer entre le Maroc et les Etats-Unis. Les 15 pays membres du Conseil de sécurité devraient adopter ce "texte neutre" mardi prochain, a précisé un autre diplomate. Le renouvellement du mandat de la Mission de l'ONU au Sahara (Minurso), qui se termine fin avril, donne chaque année lieu à une passe d'armes, notamment à propos des droits de l'Homme. Présente dans la région depuis 1991, la Minurso est principalement chargée de surveiller le cessez-le-feu entre le Maroc et le front Polisario, soutenu par l'Algérie voisine. Amnesty International et Human Rights Watch militent pour inclure les droits de l'Homme dans le mandat de la Mission. Sans aller jusque-là, le secrétaire général de l'ONU Ban Ki-moon a recommandé dans son dernier rapport, daté du 10 avril, de surveiller de manière "durable, indépendante et impartiale" le respect de ces droits au Sahara et à Tindouf, tout en saluant les efforts faits récemment par Rabat dans ce domaine. Le Maroc était immédiatement monté au créneau : le Roi Mohammed VI a alors appelé Ban Ki-moon pour le mettre en garde contre les "options périlleuses", une allusion transparente au bras de fer de l'an dernier entre le Maroc et les Etats-Unis sur les droits de l'Homme au Sahara. Il y a un an, le Maroc avait combattu avec succès un texte américain qui visait, sur proposition de Ban Ki-moon, à élargir le mandat de la mission onusienne aux droits de l'Homme. Mais le souverain avait dû intervenir auprès de Barack Obama lui-même avant que Washington ne renonce. Le Conseil de sécurité avait finalement adopté un texte modéré appelant seulement à "améliorer la situation". Appliquer les mesures annoncées. Entre temps, le Maroc a annoncé une série de mesures pour améliorer l'efficacité du Conseil national des droits de l'Homme (CNDH) ou encore pour mettre fin aux poursuites contre des civils devant des cours militaires. "L'important désormais, c'est que les mesures annoncées par Rabat et qui constitueraient un réel progrès sur les droits de l'Homme soient appliquées" et la résolution devrait refléter ce souci, explique un diplomate. "La différence cette année, analyse-t-il, c'est que les Marocains ont pris une série d'initiatives sur les droits de l'Homme, dont nous surveillerons l'application, et que le Conseil préfère envoyer un message clair, d'unité". "Les Etats-Unis ont pris une claque l'an dernier et cette année le Maroc a travaillé en amont", résume un autre diplomate.

Maroc : Nouvelle résolution sur le Sahara occidental.

De source officielle, l'adoption d'une nouvelle résolution par le Conseil de sécurité de l'Organisation des Nations Unies sur le Sahara occidental, est en vue pour le mardi prochain. Elle a pour spécificité de laisser libre choix aux parties antagonistes, particulièrement au Maroc de faire avancer la question des droits de l'Homme, notamment pour ce qui est de sa mise en œuvre et de son contrôle sur ce territoire.

En effet, Rabat travaille depuis en amont afin de rendre plus efficace le Conseil national des droits de l'Homme (CNDH). Institution pluraliste et indépendante, ce Conseil est chargé de la promotion et de la protection des droits de l'Homme au Royaume du Maroc.

A cet effet, il élabore des rapports annuels sur la situation des droits de l'Homme qu'il présente devant les deux Chambres du parlement. Il prépare également des rapports thématiques sur des questions spécifiques et effectue des visites aux différents lieux de privation de liberté. Doté de treize commissions régionales, le Conseil observe la situation des droits de l'Homme dans les différentes régions du Maroc et peut intervenir par anticipation chaque fois qu'il s'agit d'un cas de tension qui pourrait aboutir à une violation individuelle ou collective des droits de l'Homme.

Evoquant la situation du Sahara occidental, un diplomate a souligné hier dans Jeune Afrique que ce qui importe maintenant pour le Maroc, c'est de faire appliquer les mesures arrêtées par rapport à la question des droits de l'Homme sur le territoire visé.

Pour les observateurs de ce dossier, il est clair qu'il s'agit là d'un message d'unité lancé par le Royaume chérifien aux indépendantistes dont les visées pour la région divergent de celles du Maroc.



طنجة.. ندوة حول الطب الشرعي بالجهة

تنظم اليوم الجمعة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بطنجة ندوة في موضوع "وضعية الطب الشرعي بالجهة على ضوء الدراسة التي أعدها المجلس الوطني لحقوق الإنسان"

اللقاء يندخل في إطار مساهمة المجلس ولجانته الجهوية في ورش إصلاح منظومة العدالة يهدف إلى تسليط الضوء على وضعية الطب الشرعي بالجهة باعتبار أهميته البالغة في ضمان حسن سير العدالة وفي حماية الحقوق وتوفير شروط المحاكمة العادلة وعدم الإفلات من العقاب.

الندوة ستعرف مشاركة عدد من المختصين والفاعلين في مجال الطب الشرعي من أطباء شرعيين ومسؤولين ومؤسستيين ومهنيي القضاء

وفضلا عن تقديم تقرير تمهيدي حول الطب الشرعي وملخص لدراسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول "أنشطة الطب الشرعي في المغرب: الحاجة لإصلاح شامل"، يضم برنامج الندوة تقديم جملة من العروض تم بشكل خاص "إكراهات ممارسة الطب الشرعي بالمغرب"، "وضعية الطب الشرعي من وجهة نظر أطباء الجماعات المحلية"، "الطب الشرعي والمحاكمة العادلة من منظور القضاء"، "الطب الشرعي و معايير المحاكمة العادلة من منظور الدفاع".

وتجدر الإشارة إلى أن المجلس الوطني كان قد أصدر في يوليوز 2013 تقريرا "حول أنشطة الطب الشرعي: الحاجة الى إصلاح شامل" أصدر فيه عدة توصيات في الموضوع كرهان لحسن سير العدالة.